

في هذا العدد

- 1ص أسوأ تفشي للكوليرا في العالم
- 2ص نتائج تحديد شدة الوصول
- 3ص تفاقم الضعف لدى السكان
- 4ص تأقلم الموظفين الحكوميين دون رواتب
- 5ص تزايد الدعوات المطالبة بالتحقيق في الانتهاكات


 ارتفعت حدة المعاناة المرتبطة بالنزاع في اليمن.
 الصورة: غايلز كلارك/أوتشا

العناوين الرئيسية

- 658 حالة مشكوك إصابتها بالكوليرا وأكثر من 1,759 وفاة بالكوليرا تم الإبلاغ عنها بين 27 أبريل و13 يوليو.
- مليوني شخص إضافيين بحاجة للمساعدات الإنسانية، ما يرفع عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدات من 18.8 مليون في يناير إلى 20.7 مليون شخص.
- تمت مساعدة 4.3 ملايين شخص من يناير إلى أبريل 2017م في كافة أنحاء اليمن من أصل المستهدفين البالغ إجمالي عددهم 11.9 مليون شخص.
- مقتل وإصابة 22 مدنياً في هجوم جوي على سوق في صعدة قرب الحدود مع السعودية.

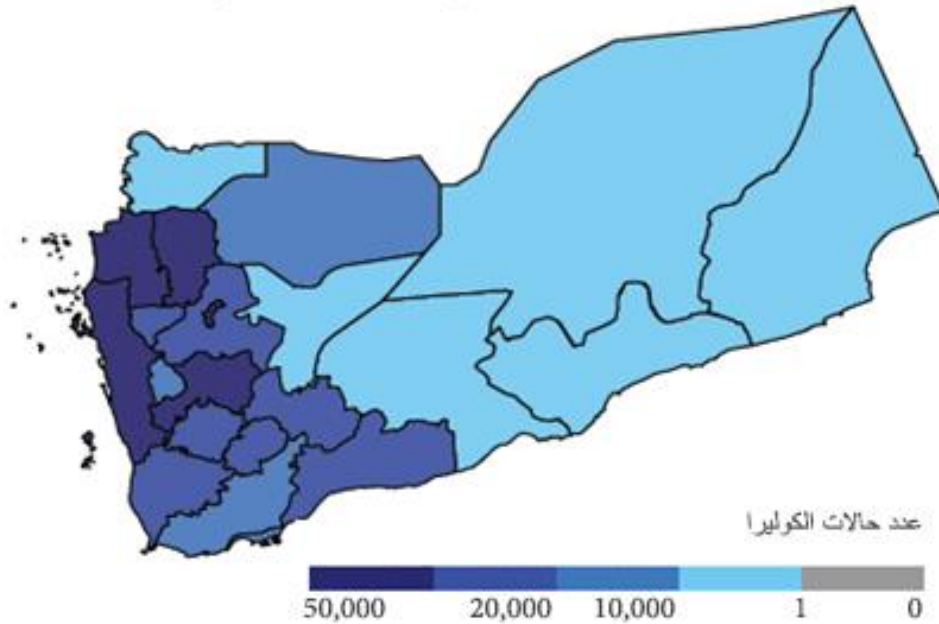
حالات الإصابة بالكوليرا مازالت في ازدياد

تم الإبلاغ عن ما يقرب من 700,000 حالة مشتبه بها في أقل من ستة أشهر

تُعتبر اليمن في الأصل من أفقر دول الشرق الأوسط وفوق ذلك عصفت بها مأساة ثلاثية من صنع البشر: شبح المجاعة، التفشي الأكبر للكوليرا في العالم على الإطلاق خلال عام واحد، والحرمان اليومي والظلم الناجم عن النزاع الوحشي. أدى وباء الكوليرا غير المسبوق إلى وفاة أكثر من 2,000 شخص وإصابة ما يقرب من 700,000 آخرين منذ 27 أبريل؛ في حين أن القضاء على تفشي المرض مازال أمراً بعيد المنال. تم الإبلاغ خلال شهر أغسطس عن زيادة كبيرة في الحالات المشتبه بإصابتها بالكوليرا في مديريات مختارة من سبع محافظات. النسبة الأكبر للزيادة المثيرة للقلق هي في ثلاث محافظات: الحديدة (التي شهدت زيادة بنسبة 40%)، إب و عدن.

خارطة لليمن تظهر فيها المديرية المتضررة بالتفشي الوبائي الحالي للكوليرا

عدد الحالات حسب المحافظة (يناير 2017 حتى الآن)



المصدر: فريق عمل مكافحة الكوليرا (حتى 2 يوليو 2017م).

تحقق منظمة الصحة العالمية في سبب هذه الزيادة في الحالات المشتبه بها، إلا أن ارتفاع عدد الحالات يدل على أنه مازال بإمكان تفشي المرض أن ينتعش، خاصة في ضوء ضعف شبكات الصرف الصحي والقطاع الصحي المتدهور. في جميع أنحاء اليمن، يصعب القيام بمراقبة الأمراض وجمع البيانات والتحقق، ويوجد مختبران فقط (صنعاء و عدن) "مصرح لهما" بتأكيد الحالات المشتبه بإصابتها بالكوليرا. لم يتبقى أي أطباء في 49 مديرية من

أرقام

إجمالي عدد السكان	27.4 مليون شخص
إجمالي الأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية	20.7 مليون شخص
إجمالي الأشخاص شديدي الاحتياج للمساعدات الإنسانية	9.8 مليون شخص
عدد الأشخاص المستهدفين بالمساعدات الغذائية	8.0 مليون شخص
عدد الأشخاص النازحين (النازحين داخلياً والعائدين)	2.9 مليون شخص
عدد الوفيات (منظمة الصحة العالمية)	8,530
عدد الجرحى (منظمة الصحة العالمية)	48,848

المصدر: وثيقة الاحتياجات الإنسانية لعام 2017 ومنظمة الصحة العالمية (حتى تاريخ 02 سبتمبر 2017)

التمويل

2.3 مليار دولار أمريكي التمويل المطلوب

1 مليار دولار أمريكي من التمويل تم تلقيه لخطة الاستجابة الإنسانية

44% نسبة التمويل (20 سبتمبر 2017)

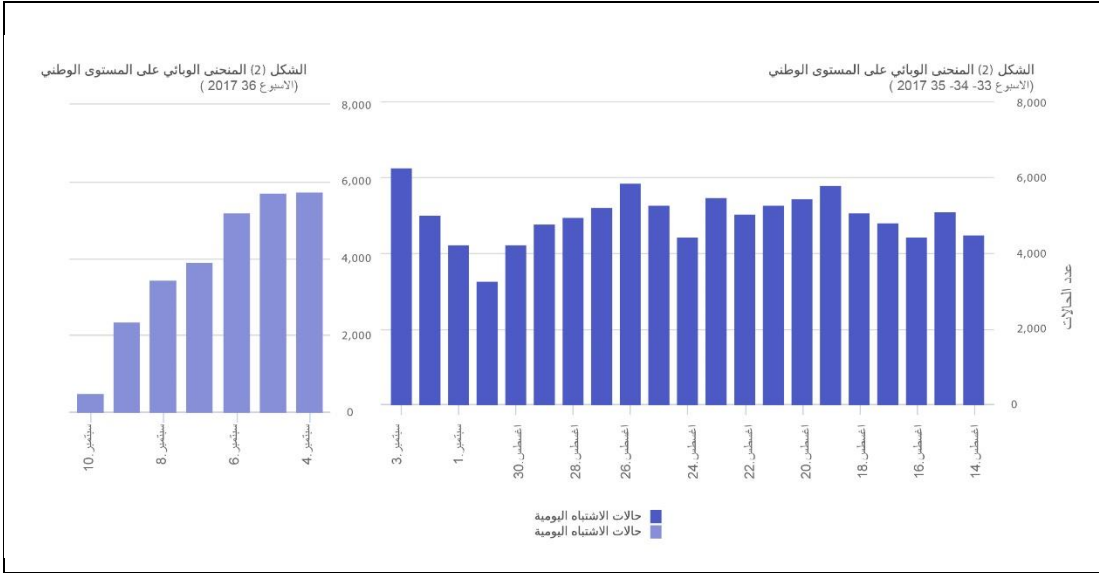
أصل 276 مديرية، ولم يتسلم حوالي 30,000 من العاملين المحليين في القطاع الصحي رواتبهم منذ ما يقرب من عام حتى الآن، ولم يتم دفع التكاليف التشغيلية في 3,500 مرفق صحي.

تم تعزيز الاستجابة لوباء الكوليرا في خضم التحديات

قام الشركاء في المجال الإنساني بتعزيز استجابتهم للكوليرا؛ ووفقاً لمركز عمليات طوارئ الكوليرا ومنظمة الصحة العالمية، يقدم الشركاء الدعم إلى 250 مركزاً لعلاج أمراض الإسهال (بها 4,064 سريراً) وإلى 1,294 نقطة علاج بإعادة الإرواء الفموي في 20 محافظة – 77٪ من العدد المستهدف من الأسيرة في مراكز علاج الإسهال و 52٪ من النقاط المستهدفة للعلاج بإعادة الإرواء الفموي. تشارك 40 منظمة شريكة في أنشطة الاستجابة في 21 محافظة (234 مديرية)، ويشمل ذلك مراكز علاج الإسهال ونقاط العلاج بإعادة الإرواء الفموي وتدريب العاملين الصحيين والتنظيف المجتمعي. وصلت حملة التوعية من منزل إلى منزل إلى حوالي 14 مليون شخص وشارك فيها 40,000 متطوع ومتطوعة. كما تم شراء وإيصال مليوني قطعة.

يتعامل الشركاء مع عوائق كبيرة. تتوفر إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية مثل أقراص معالجة المياه والصابون بكميات محدودة؛ وفي بعض الحالات يجد الشركاء صعوبة في الوصول إلى المجتمعات المحلية الأكثر تضرراً بسبب المخاطر الأمنية أو بسبب العوائق البيروقراطية؛ ولا يزال من الصعب استيراد وتسليم الأدوية والمستلزمات الطبية والكلور. جودة الخدمات الصحية سيئة في بعض مرافق المعالجة، لا سيما فيما يتعلق بالوقاية من العدوى ومكافحتها. غير أنه من المهم على الرغم من هذه التحديات أن تستمر الاستجابة للكوليرا للتقليل من مخاطر حدوث انتكاسة أخرى.

لابد من استمرار الاستجابة الحالية للكوليرا لتجنب خطر انتعاش الوباء مرة أخرى



من بين أنشطة الاستجابة الحالية، وصلت حملة حديثة للتوعية بالكوليرا إلى 14 مليون شخص في جميع أنحاء البلاد

الأعداد اليومية للحالات المشتبه بإصابتها بالكوليرا، الأسبوع 33 – 36، اليمن. المصدر: منظمة الصحة العالمية، 10 سبتمبر 2017م

نتائج تحديد صعوبات الوصول

يمثل تحليل تحديات الوصول خطوة أساسية في تقديم المساعدات

في الربع الثالث من عام 2017م، بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عملية منظمة لجمع وتحليل الآراء والتصورات بشأن صعوبات الوصول من جانب الشركاء في المجال الإنساني. أشار المشاركون في مجموعات النقاش المحورية إلى طبيعة القيود التي أثرت على قدرات منظماتهم على تسليم المساعدات على مستوى المديرية، بما في ذلك انعدام الأمن بسبب النزاع المسلح وضعف البنية التحتية، والعوائق البيروقراطية وتصاريح الزيارات، فضلاً عن التدخل المحلي أو محاولة التدخل المحلي في تسليم المساعدات وتأخير إيصالها.

كان الهدف من مناقشات المجموعات المحورية التركيز على تحسين تحليل إمكانية الوصول في جميع المديرية البالغ عددها 333 مديريةية في محافظات اليمن البالغ عددها 22 محافظة. وتم بعد ذلك تطبيق النتائج على مقياس الشدة المكون من ثلاثة تصانيف تتراوح بين "يسهل الوصول إليها" و "قيود متوسطة على الوصول" إلى "قيود شديدة على الوصول". تم عقد مناقشات المجموعات المحورية بشكل منفصل لكل نوع من المنظمات الإنسانية (وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الوطنية غير الحكومية) لمرعاة الاختلافات بينها.

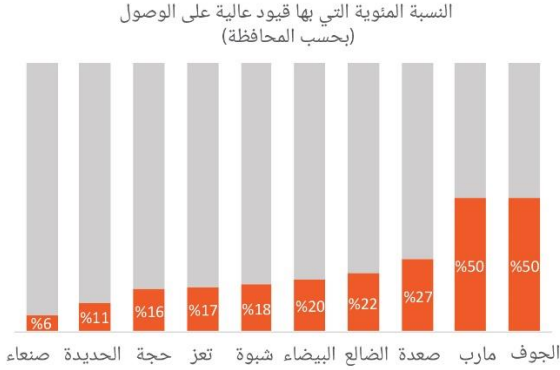
نصف المديرية في اليمن البالغ عددها 333 مديريةية إما أنه يمكن الوصول إليها بشكل كامل أو أنها تشهد قيوداً قليلة على الوصول

67 مديرية في 13
محافظة تجتمع فيها أعلى
مستويات الاحتياجات
الغذائية واحتياجات التغذية
الصحية والكوليرا

المديريات التي تواجه قيوداً شديدة على الوصول تستضيف 1.7 مليون شخصاً يعانون من شدة الاحتياجات تبين النتائج التي أسفرت عنها مناقشات المجموعات المحورية أن ما يقرب من 52٪ من المديريات في البلد إما أنه يمكن الوصول إليها بشكل كامل أو أنها تواجه قيوداً قليلة نسبياً على الوصول. تواجه 37٪ من المديريات (122 مديرية) قيوداً متوسطة على الوصول، في حين تم تصنيف 12٪ فقط من المديريات اليمنية على أنه من الصعب للغاية الوصول إليها أو أنها تواجه مستويات عالية من القيود على الوصول (المستوى الثالث).

بشكل عام، تقع المديريات التي تواجه قيوداً شديدة على الوصول في المحافظات المتضررة من النزاع الواقعة في خط المواجهة وهي محافظات مأرب والجوف وصعدة وحجة وتعز والبيضاء؛ وتقع صعدة والجوف على الحدود مع المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى ذلك، فإن القيود الإدارية، بما فيها القيود المتصلة بطلبات التنقل، فضلاً عن التدخل في تنفيذ الأنشطة الإنسانية، هي أيضاً من بين أهم القيود. يعيش أكثر من 1.7 مليون شخص ممن هم بحاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية في هذه المديريات.

ثلاث مديريات فقط تواجه
قيوداً شديدة على الوصول
في المحافظات التي تتم
تغطيتها من مركز عدن
من أصل 54 مديرية



المديريات التي تواجه قيوداً شديدة على الوصول
المصدر: استعراض إمكانية الوصول في اليمن، سبتمبر 2017م، أوتشا

تفيد المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية بأن المناطق الجنوبية التي يغطيها مركز عدن للأعمال الإنسانية يمكن الوصول إليها عموماً. من بين المديريات البالغ عددها 54 مديرية، فإن ثلاث مديريات فقط في محافظة شبوة (بيحان والعين وعسيلان) تواجه قيوداً شديدة على الوصول، ويرجع ذلك أساساً إلى ظروف النزاع المسلح. مع ذلك، وبسبب أعمال العنف التي لا يمكن التنبؤ بها وارتفاع مستويات انعدام الأمن، فإن الحصول على تصاريح أمنية للعاملين في المجال الإنساني للوصول إلى هذه المحافظات لا يزال يشكل تحدياً.

تفاقم أوجه الضعف التي كانت سائدة قبل الأزمة

الغذاء أكثر توافراً ولكن الملايين لا يستطيعون شراء ما يكفيهم من الطعام

أدى النزاع المستمر منذ عامين ونصف العام إلى تحول اليمن إلى أكبر أزمة في العالم من حيث انعدام الأمن الغذائي. توصل تحليل للاحتياجات تم إجراءه في شهر يوليو 2017م إلى نتيجة مفادها أن حوالي 20.7 مليون شخص بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة أو الحماية لتلبية احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك 9.8 ملايين شخص يعانون من احتياجات الطارئة؛ وهو ما يمثل زيادة بنسبة 10٪ تقريباً منذ نشر وثيقة الاحتياجات الإنسانية لعام 2017م في شهر أكتوبر 2016م. في الوقت نفسه، فإن 17 مليون شخص يعانون الآن من انعدام الأمن الغذائي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 21٪ عن تقديرات وثيقة الاحتياجات الإنسانية لعام 2017م – من بينهم 6.8 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد. يعاني نحو 1.8 مليون طفل و مليون امرأة من النساء الحوامل أو المرضعات من سوء التغذية الحاد، من بينهم 385,000 طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم.

أشارت التقارير في شهر أغسطس إلى أن إمدادات السلع الغذائية وتوافرها في الأسواق قد شهد تحسناً طفيفاً في العديد من المحافظات، ويرجع ذلك أساساً إلى تحسن مستويات الواردات خلال النصف الأول من العام. يُظهر تحليل أجراه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن 387,479 طن متري من الأغذية دخلت اليمن في شهر يوليو، أي بنسبة 25٪ تقريباً أعلى من شهر يونيو، و 29٪ أعلى من المعدل الشهري خلال الأشهر الستة السابقة من يناير إلى يونيو 2017م. على الرغم من ذلك، فإن ملايين الأسر اليمنية الفقيرة تفتقر إلى القدرة على شراء الحد الأدنى من احتياجاتها الغذائية. تجتمع في 67 مديرية في 13 محافظة أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي والاحتياجات التغذوية والكوليرا.

ارتفع عدد الأشخاص
الذين يعانون من انعدام
الأمن الغذائي منذ نشر
وثيقة الاحتياجات
الإنسانية لعام 2017م في
أكتوبر 2016م بنسبة
21٪ ليصل إلى 17
مليون شخص.

أصبحت أوضاع 78٪ من جميع الأسر أسوأ حالاً مما كانت عليه قبل عامين

تضرر قطاع الإنتاج الزراعي وتربية الماشية بشدة بسبب النزاع الدائر، وهو القطاع الذي يوفر فرص عمل لنصف السكان العاملين في اليمن ويعتبر المصدر الرئيسي لسبل كسب المعيشة في ثلثي المناطق في البلد. أدت الخسائر الفادحة في الإنتاج المحلي من المحاصيل الزراعية والماشية والأسمك إلى انخفاض إمدادات الأغذية وتوافرها في الأسواق المحلية، فضلاً عن دخل الأسرة؛ ويزداد الوضع تفاقمًا بسبب الانهيار الكامل للاقتصاد.

توقف صندوق الرعاية الاجتماعية، الذي كان يقدم مساعدات مالية للأسر الفقيرة، عن العمل في عام 2016م، مما أدى إلى تضرر ما يقرب من ثمانية ملايين شخص. أغلقت 43٪ من الأعمال التجارية المملوكة للنساء منذ شهر مارس 2015م، في حين أن أكثر من 70٪ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة قامت بتسريح العاملين فيها.

دفعت الأوضاع المزيد من الأسر إلى مواجهة المزيد من المصاعب، والأسوأ من ذلك هو أن العجز في الميزانية الوطنية قد توسع وأن احتياطات النقد الأجنبي قد انخفضت إلى حد كبير، وأدى ذلك إلى الحد من استيراد السلع الأساسية وإعاقه صيانة المؤسسات الخدمية العامة ووقف دفع مرتبات الموظفين المدنيين لما يقرب من 1.25 مليون موظف حكومي لمدة عام تقريباً. تواجه حوالي 78٪ من كل الأسر المعيشية



تطور الحد الأدنى لتكلفة سلة الأغذية (2015-2017م)
المصدر: برنامج الأغذية العالمي، تقرير مراقبة الأسواق في اليمن، يوليو 2017م.

أوضاعاً اقتصادية أسوأ مما كانت عليه قبل الأزمة.

أثر انهيار صندوق
الرعاية الاجتماعية في
عام 2016م على ما
يقرب من ثمانية ملايين
شخص اعتادوا الاعتماد
عليه في معيشتهم

كفاح من أجل تدبير تكاليف المعيشة في صنعاء

لم يتسلم 1.25 مليون موظف حكومي وأسرهم – ربع السكان – رواتبهم بانتظام منذ ما يقرب من عام. أدى ذلك إلى تدمير سبل عيشهم. تحدت مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع اثنين من الموظفين الحكوميين: إبراهيم ونجاة، الذين يكافحون من أجل تدبير تكاليف معيشتهم في مدينة صنعاء.

يعيش إبراهيم، 47 عاماً، مع أطفاله الأربعة وأم مصابة بالسكري. "لقد عملت في وظيفة محاسب لمدة 25 عاماً، ولكنني الآن أعيش مع أقارب غير مباشرين لأنه لم يعد بإمكانني دفع الإيجار" كما أوضح. "لم استلم أي راتب منذ 10 أشهر ويتعين على البحث عن بدائل لتكملة دخل أسرتي. في إحدى المرات، عملت في طلاء المنازل وعملت حمالاً في سوپر ماركت محلي حتى أتمكن من شراء الضروريات لأسرتي."

إبراهيم يعيش إلى حد كبير على المساعدات الخيرية. "كنت أعيش حياة كريمة ولم أطلب صدقة من أي شخص" كما قال. "لقد حظيت بدعم أقاربي خلال هذه الأزمة. أنا ممتن لهم. ولكن، بصفتي المعيل الرئيسي لأسرتي، فإن الاعتماد على المساعدات الخيرية قد أفقدني كرامتي."

ينتاب إبراهيم القلق بشأن والدته؛ حيث قال: "كنت أرغب في أخذها إلى الخارج لتلقي العلاج الطبي، ولكن لا يمكنني المخاطرة بالسفر بالسيارة إلى سينون (22 ساعة) أو عدن (10 ساعات) للسفر إلى القاهرة أو عمان بالطائرة. ستكون الرحلة محفوفة بالمخاطر. الخيار الوحيد أمامي هو انتظار إعادة فتح مطار صنعاء."

"كل شهر، علينا أن نفترض المال"

نجاة معلمة في المدينة ومنتزوجة من موظف حكومي ولديها طفلان. آخر راتب كامل استلمته كان قبل ثمانية أشهر. تحدثت قائلة: "استلم نصف راتب مع قسائم للمواد الغذائية والملابس. زوجي أيضاً يستلم نصف راتب. أخرجنا ابنتنا من المدرسة الخاصة إلى مدرسة حكومية لا تفرض رسوماً على التعليم. نحن نعيش في شقة ولكننا بالكاد نستطيع دفع الإيجار. كل شهر نفترض حوالي 30,000 ريال يمني (120 دولار أمريكي) من الأصدقاء والعائلة."

تشعر نجاة بأن القسائم تنطوي على عملية احتيال، وقد قالت "أشعر أن نصف راتبتي يتعرض للسرقة كل شهر. يجبرني النظام على شراء سلع لا أحتاج إليها، ونوعية السلع سيئة للغاية، وتكلف السلع أكثر بكثير عند شرائها باستخدام قسيمة. إنها في الأساس عملية احتيال لا تترك سوى خيارات قليلة. إنني أشعر بالمهانة عند الوقوف في الطابور لساعات."

تعزم الأسرة مغادرة اليمن؛ حيث قالت "إننا نبحث عن مخرج. ليس لدينا مستقبل هنا. لقد تعبنا من التثبيت بأمل زائف. أريد أن أعيش حياة بسيطة في جو آمن وصحي لأطفالي. هنا، أشعر وكأنني سجين تحاول الهرب. لا أعرف ما الذي فعلناه لنستحق هذه المعاناة."

لا سلام في الأفق

أدى النزاع إلى خسائر فادحة في أرواح المدنيين والبنية التحتية

فشلت أطراف النزاع في اليمن حتى الآن في التوصل إلى اتفاق، على الرغم من جهود الوساطة الجارية التي تقودها الأمم المتحدة. في الوقت نفسه، يواصل الطرفان تجاهل أحكام القانون الإنساني الدولي التي تؤمن الحماية للمدنيين وللبنى التحتية المدنية أثناء الحرب. وردت تقارير في شهر أغسطس عن التأثير المباشر للغارات الجوية والمعارك البرية والقصف أو غير ذلك من أشكال العنف على المدنيين والبنية التحتية المدنية.



نجا أحمد البالغ من العمر ثلاث سنوات وشقيقته خولة البالغة من العمر 6 سنوات من غارة جوية على منزل لهما في المتون، الجوف في 14 إبريل 2017م. توفي والدهما محسن وذبية. تعرضت ركية أحمد للكسر تماماً ويقول الأطباء أن ساقه اليمنى لن تنمو. خولة خسرت كل أسنانها وجزء كبير من لسانها.
المصدر: جايلز كلارك/ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 2017م.

تجاوزت الغارات الجوية التي تم الإبلاغ عنها في النصف الأول من هذا العام العدد الإجمالي لجميع الغارات في عام 2016م، حيث أن متوسط العدد الشهري الذي ذكرته التقارير أعلى بثلاث مرات تقريباً من العام الماضي. المتوسط الشهري لعدد الاشتباكات المسلحة التي تم الإبلاغ عنها في عام 2017م أعلى من العام الماضي بنسبة 56٪. حتى تاريخ 15 أغسطس 2017م، أفادت المرافق الصحية بأن 8.830 شخصاً قد قتلوا وأصيب 48,848 شخصاً منذ شهر مارس 2015م. تمثل هذه الأرقام فقط الحالات التي تم الإبلاغ عنها؛ في حين أن الأعداد الفعلية للإصابات أعلى بكثير.

كان للنزاع أثراً شديداً على الخدمات الاجتماعية، وقد تأثرت ما يقرب من 1,700 مدرسة بشكل مباشر بالنزاع حتى شهر يونيو، بما فيها أكثر من 1,500 مدرسة تعرضت للأضرار أو التدمير فيما تم احتلال 21 مدرسة من قبل جماعات مسلحة. أدى ذلك إلى حرمان أكثر من مليوني طفل في سن الدراسة من الذهاب إلى المدرسة. تعرض 274 مرفق صحي على الأقل حتى شهر أكتوبر 2016م للأضرار أو التدمير. مع الأسف، فإن القلق الواسع النطاق في أوساط المجتمع الدولي بشأن الانتهاكات المحتملة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في اليمن لم يترجم إلى جهود متضافرة لإخضاع أطراف النزاع للمساءلة.

تزايد الدعوات المطالبة بالتحقيق في الانتهاكات التي ترتكبها أطراف النزاع

وجهت 67 منظمة دولية ووطنية الدعوة لإجراء تحقيقات دولية في الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وانتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان من قبل جميع أطراف النزاع. أظهر أحد التقارير في شهر إصابة بين المدنيين، من بينها 13,800 أغسطس أنه تم الإبلاغ منذ شهر مارس 2015م عن وقوع أكثر من مقتل أكثر من 5,100 شخص؛ وثمة اعتقاد بأن الأرقام الفعلية أعلى من ذلك. وثق مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خلال الفترة يوليو 2016م – يونيو 2017م، ما يقرب من 8,700 حادثة متصلة بالنزاع، بما فيها الضربات الجوية والاشتباكات المسلحة والقصف وتفجير عبوات متفجرة؛ كما وجد أن بعض المناطق في اليمن أصبحت الآن ملوثة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد والمركبات والعبوات الناسفة والذخائر غير المنفجرة والذخائر العنقودية. تقوم الأطراف أيضاً بتجنيد ونشر الجنود الأطفال.

أدى النزاع المستمر إلى تلوين بعض مناطق اليمن بالألغام الأرضية والعبوات الناسفة والذخائر العنقودية

لم يتم دفع مرتبات ما يقرب من 1.25 مليون موظف حكومي في جميع أنحاء البلاد بانتظام لأكثر من 10 أشهر حتى الآن

تظهر سجلات المرافق الصحية أن 8.530 شخصاً قد قتلوا وأن 48.848 شخصاً أصيبوا في النزاع في مختلف مناطق اليمن في الفترة من مارس 2015م إلى 15 أغسطس 2017م

للمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع:

جورج خوري: مدير مكتب اليمن، khouryg@un.org

اندرو السباتش: مكتب اليمن بعمان alspach@un.org

يمكنكم الحصول على النشرات الإنسانية الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عبر زيارتكم للروابط الإلكترونية التالية:

www.unocha.org/yemen | www.unocha.org | www.reliefweb.int